يساهم علم الاقتصاد في توجيه السياسة الاقتصادية للدولة بما يتناسب مع تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية.كما يوفر قواعد و أسس الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ، ويضع صيغا تهدف الى تحقيق الرفاهية المادية، عرف ألفريد مارشال علم الاقتصاد أو علم الاقتصاد السياسي بقوله:"

إن الاقتصاد السياسي أو علم الاقتصاد هو دراسة للبشرية في ممارسة شؤون حياتها العادية".

وعلى الرغم من أن هذا التعريف يتضمن بعض المسائل التي قد تبدو خارجة عن نطاق علم الاقتصاد، إلا أنه يبرر ذلك بكون السلوك البشري يحتوي على عناصر يصعب فصلها تماما عن الاقتصاد.

المحاضرة الأولى: مفهوم القانون الاقتصادي العام

القانون الاقتصادي العام جانب من القانون العام يعنى بتدخل الأشخاص العامة في الحياة الاقتصادية، ارتبط ظهور هذا النوع أو الفرع من القانون وتطوره بشكل أساسي بتطور تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من دورها كحارسة، مقاولة مساهمة وضابطة.

أولا: القانون الاقتصادي والقانون الاقتصادي العام

إن القانون الاقتصادي مجموعة القواعد القانونية التي تنظم النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية في المجتمع، وهو قانون حديث النشأة مقارنة مع القوانين الأخرى على غرار القانون التجاري والمدني.

هذا القانون كان بروزه نتيجة للظواهر الاقتصادية العديدة التي عرفتها المجتمعات الصناعية نذكر منها:

تغيير دور الدولة في الاقتصاد إذ أنه وبمرور الزمن، تغيرت فلسفة الدولة بين التدخل المباشر وعدم التدخل، مما أثر على طبيعة القوانين الاقتصادية وفقا للمرحلة الزمنية والظروف المحيطة.

1-القانون الاقتصادي و الجدل الفقهي بشأن مفهومه:

ثار جدل الفقه حول محاولة تعريف القانون الاقتصادي من زاويتين، وذلك حسب ما اعتبر القانون الاقتصادي قانونا للاقتصاد أو هو مجرد مفهوم يختلف عن كوته قانونا للاقتصاد.

ثار الجدل أيضا حول مدى وجود قانون إقتصادي كفرع قانوني جديد قائم بذاته أم هو فقط مجرد تجميع لمواد قانونية تنتمي الى الفروع الأصلية في القانون.

حقيقة فإن البحث عن مفهوم القانون الاقتصادي ينطوي على الكثير من الصعوبة و في هذا الصدد ظهرت العديد من التصورات حاول الفقهاء من خلالها إعطاء تعريف للقانون الاقتصادي إنطلاقا من معيار موضوعي، غير أن المحاولات باءت بالفشل.

إلا أنه يمكن إعطاء تعريف للقانون الاقتصادي بكونه: ***"مجموعة من القواعد المطبقة على أشخاص القانون في إطار أنشطتهم الاقتصادية".***

2- تعريف القانون الاقتصادي العام

هو مجموعة القواعد القانونية المطبقة على العلاقات بين أشخاص القانون كوحدات إقتصادية، عندما تتدخل السلطة العامة في هذه العلاقات.

Le droit économique public comprend l'ensemble des règles applicables aux relations entre personnes de droit prises en tant qu'unités économiques, dès lors que la puissance intervient dans ces relations.

يهتم القانون الاقتصادي العام بالقواعد التي تحكم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال إشرافها على القطاع العام الاقتصادي الذي يحتل مكانة هامة بالنسبة للاقتصاد الوطني .

ملاحظة:

التدخل الاقتصادي في الدول الرأسمالية عرف ثلاث طرق أساسية:

1-التنظيم: تنظيم الأنشطة الاقتصادية.

2-التدخل المالي يمكن أن يكون مباشر(قروض، دعم) أو غير مباشر (تشجيع بعض الإستثمارات عن طريق ضرائب إنتقائية)

3-التسيير المباشر للدولة أو غير المباشر عن طريق إنشاء مؤسسات عمومية للقيام بأنشطة إقتصادية قد يكون لتلك المؤسسات طابع المرفق العام أم لا.